يتوجب اليقظة من احتمال حدوث أزمة ائتمانية تسبب زيادة التباطؤ الاقتصادي

«الوطني»: التضخم يظهر مؤشرات على الاعتدال والدولار يتأثر سلباً

- انخفاض معدل التضخم في الولايات المتحدة للشهر التاسع على التوالي إلى أدنى مستوى منذ مايو 2021
- تراجع صانعي السياسة بمجلس الاحتياطي الفيدرالي عن توقعاتهم بشأن رفع أسعار الفائدة بعد سلسلة انهيارات البنوك

الفيدرالي الأمريكي

بنك كندا

صندوق النقد الدولي يتوقع تجنب معظم الدول للركود وتباطؤ وتيرة النمو العالمي هذا العام

تراجع مبيعات التجزئة في منطقة اليورو

أوضح تقرير اقتصادي متخصص لـ"الوطني" أن تراجع صناع السياسة النقدية بالاحتياطي الفيدرالي الأمريكي عن توقعاتهم برفع أسعار الفائدة خلال العام الجاري، بعد أن تسببت سلسلة انهيارات بنكية في حدوث اضطراب بالأسواق الشهر الماضي، مشددين على أهمية اليقظة من احتمال حدوث أزمة ائتمانية قد تؤدي إلى زيادة التباطؤ الاقتصادي وفقاً لمحضر اجتماع الأسبوع الماضي.

ووفقاً لمحضر اجتماع اللجنة الفيدرالية للسوق المفتوحة بتاريخ 21- 22 مارس "أشار العديد من أعضاء الاحتياطي الفيدرالي، خلال مشاركتهم في اجتماع لجنة السوق المفتوحة، إلى أن الآثار المحتملة للتطورات التي شهدها القطاع المصرفي في الفترة الأخيرة على النشاط الاقتصادي والتضخم، دفعتهم إلى خفض تقييماتهم للنطاق المستهدف لمعدل الفائدة على الأموال الفيدرالية الذي سيكون مقيداً بدرجة كافية".

استمرار تراجع معدلات التضخم

انخفض معدل التضخم في الولايات المتحدة للشهر التاسع على التوالي إلى أدنى مستوياته المسجلة منذ مايو 2021. ووصلت قراءة مؤشر أسعار المستهلكين السنوي إلى 5.0 %، أي أقل إلى حد ما من التوقعات، لكنها أقل بكثير من القراءة السابقة البالغة 6.0 %. في حين ارتفع مؤشر أسعار المستهلكين الشهري بنسبة 0.1 %، فيما يعد أقل من التوقعات وأقل بكثير من القراءة السابقة التي بلغت 0.4 %. وفي ذات الوقت، بلغت قراءة مؤشر أسعار المستهلكين الأساسي 5.6 % على اساس سنوي وبنسبة 0.4 % على أساس شهري، بما يتسق مع التوقعات، ليسجل ارتفاعاً على أساس سنوي مقارنة بالقراءة السابقة البالغة 5.5 %. وعلى الرغم من تراجع ضغوط الأسعار على مستوى المؤشر العام، لكن معدل التضخم الأساسي، أحد أبرز المؤشرات التي يراقبها مجلس الاحتياطي الفيدرالي عن كثب لتحديد قرارات السياسة النقدية، ما يزال ثابتاً ومترسخاً. وما زالت الأسواق تتوقع رفع سعر الفائدة بمقدار 25 نقطة أساس في اجتماع اللجنة الفيدرالية للسوق المفتوحة القادم، وفي ذات الوقت، ارتفعت التوقعات بخفضها بوتيرة أكبر في النصف الثاني من العام، مما أثر بشدة على مؤشر الدولار الأمريكي.

وفي ذات الوقت، تراجعت أسعار المنتجين بصورة غير متوقعة في مارس، حيث أدى انخفاض أسعار الطاقة إلى تراجع مؤشر أسعار المنتجين بنسبة 0.5 % في مارس مقارنة بقراءة فبراير بعد أن ظل ثابتاً ولم يشهد أي تغير من يناير إلى فبراير. ومقارنة بالعام الماضي، ارتفعت أسعار الجملة 2.7 % في مارس، لتسجل أقل زيادة على مدار 12 شهراً منذ يناير 2021 وبانخفاض هائل مقارنة بالارتفاع السنوي البالغ 4.6 % في فبراير. وانخفض المؤشر الأساسي بنسبة 0.1– % على أساس شهري، بينما كشفت القراءة السنوية عن ارتفاع الأسعار بنسبة 3.4 % مقابل 4.4 % في فبراير.

طلبات اعانات البطالة

ارتفعت الطلبات المقدمة للمرة الأولى للحصول على اعانات البطالة بواقع 11 ألف طلب لتصل إلى 239 ألف خلال الأسبوع المنتهي في 8 أبريل، فيما توقع الاقتصاديون ارتفاع الطلبات إلى 235 ألف طلب. من جهة أخرى، انخفضت طلبات الاعانة المستمرة، التي تشمل الأشخاص الذين حصلوا على إعانات بطالة لمدة أسبوع أو أكثر، ما يعد مؤشراً جيداً على مدى صعوبة العثور على عمل بعد فقدان وظائفهم، إلى 1.81 مليون طلب خلال الأسبوع المنتهي في 1 أبريل.

مبيعات التجزئة

تراجعت مبيعات التجزئة بنسبة 1 % في مارس، بأكثر من الانخفاض الذي توقعه الاقتصاديون البالغ 0.4 %. وباستثناء أسعار السيارات والبنزين المتقلبة، انخفضت المبيعات بنسبة 0.3 %. وكان إنفاق المستهلكين قوياً في يناير وفبراير، لكن الاقتصاديين يعزون الأداء إلى الطقس الدافئ غير المعتاد الذي عزز إيرادات التجزئة إلى جانب السفر. وكانت مبيعات التجزئة قد تباطأت في أواخر عام 2022 مع توقع العديد من الاقتصاديين استئناف هذا الاتجاه في ظل استمرار ارتفاع معدلات التضخم ومواصلة رفع سعر الفائدة وتشديد قيود منح الائتمان المصرفي، مما يؤدي إلى الحد من الإنفاق الاستهلاكي.

رد فعل الأسواق

يشير رد فعل السوق إلى توقعات بمواصلة الاحتياطي الفيدرالي رفع سعر الفائدة بمقدار 25 نقطة أساس في مايو، إلا أن تشديد شروط الائتمان الناجم عن الضغوط التي تعرض لها قطاع البنوك مؤخراً عزز التوقعات بحاجة الاحتياطي الفيدرالي لخفض أسعار الفائدة قريباً. وأنهى مؤشر الدولار الأمريكي الأسبوع على انخفاض ملحوظ مقابل اليورو والجنيه الإسترليني والفرنك السويسري، معوضاً معظم خسائره في ظل استمرار التقلبات التي يعززها عدم وضوح الرؤية في الأسواق. أما بالنسبة لتداولاته مقابل الين الياباني، فقد تمكن الدولار من إنهاء تداولات الأسبوع دون تغير، وذلك بعد جلسة تداول اتسمت بالتقلب. من جهة أخرى، انهت عائدات سندات الخزانة لأجل عامين تداولات الأسبوع عند مستوى 4.10 % مواصلة بذلك الاتجاه الهبوطي الذي اتخذته من أعلى مستوياتها المسجلة في شهر واحد عند 5.0823 %.

وعلى صعيد الأسهم، ارتفعت المؤشرات الرئيسية حيث أدت البيانات التي تشير إلى اعتدال الأسعار للحد من القلق بشأن المدى الذي سيستمر فيه الاحتياطي الفيدرالي رفع أسعار الفائدة لكبح جماح التضخم. أما بالنسبة للذهب، فقد واصل الارتفاع إلى مستويات غير مسبوقة مع استمرار مخاوف الركود في تحفيز الطلب على الملاذ الآمن ووسط توقعات بأن مجلس الاحتياطي الفيدرالي قد بدأ إعادة ضبط مسار رفع أسعار الفائدة. وأنهى المعدن الثمين تداولات الأسبوع عند مستوى 2,004.17 للأونصة. وفي ذات الوقت، تخلى كل من خام غرب تكساس الوسيط ومزيج خام برنت عن بعض مكاسبهما بنهاية الأسبوع في ظل استمرار مخاوف الركود، وانهيا تداولات الأسبوع عند مستوى 82.52و 86.31دولاراً للبرميل على التوالي.

تراجع مبيعات التجزئة في منطقة اليورو

تقلصت مبيعات التجزئة بنسبة 0.8 % على أساس شهري كما كان متوقعاً. إذ انخفض حجم مبيعات التجزئة بنسبة 1.8 % لوقود السيارات، و0.7 % للمنتجات غير الغذائية، و0.6 % للأغذية والمشروبات. وعلى أساس سنوي، انخفضت مبيعات التجزئة بنسبة 3.0 %. وأشارت عدة مصادر إلى أن آراء صانعي السياسة النقدية في البنك المركزي الأوروبي متقاربة بشأن رفع سعر الفائدة بمقدار 25 نقطة أساس في مايو. وفي إطار مساعيه لكبح جماح التضخم، رفع البنك المركزي الأوروبي سعر الفائدة بمقدار 50 نقطة أساس على مدار 6 اجتماعات متتالية. وتميل توقعات السوق نحو رفعها بمقدار 25 نقطة أساس في مايو وسط التقلبات التي شهدها القطاع المالي الشهر الماضي، هذا إلى جانب الارتفاعات السابقة لأسعار الفائدة التي لم تؤثر بعد على الاقتصاد، مما يشير إلى أن هذا قد يكون الوقت المناسب لإبطاء وتيرة رفع أسعار الفائدة. وأكدت مصادر أخباريه أن القرار غير مؤكد حيث لا يزال العديد من أعضاء البنك المركزي الأوروبي، مثل النمساوي روبرت هولزمان، يضغطون لرفع سعر الفائدة بمقدار 50 نقطة أساس.

الناتج المحلي الإجمالي

شهد الاقتصاد البريطاني حالة من الركود، إذ أظهرت أحدث قراءة للناتج المحلي الإجمالي على أساس شهري تغيراً بنسبة 0.0 % منذ فبراير، مقابل توقع النمو بنسبة 0.1 %. وكان نمو الناتج المحلي الإجمالي لقطاع البناء، الذي يمثل 6.0 % من الاقتصاد، بنسبة 2.4 %، من أبرز العوامل الرئيسية المؤثرة على النمو الاقتصادي في فبراير. لكن الرقم القوي الذي تم تسجيله في شهر يناير (0.3 % على أساس شهري) منح بريطانيا شريان الحياة مع توقع المملكة المتحدة تجنب الوقوع في براثن الانكماش بالربع الأول من العام كما توقع بنك إنجلترا الشهر الماضي، باستثناء انكماش بنسبة 0.6 % في مارس. وتشير أحدث توقعات صندوق النقد الدولي التي صدرت هذا الأسبوع إلى وقوع بريطانيا في ذيل قائمة الاقتصادات الرئيسية على مستوى العالم من حيث توقعات النمو الاقتصادي في عام 2023. ويتوقع صندوق النقد الدولي انكماش الاقتصاد البريطاني بنسبة 0.3 %.

توقف رفع سعر الفائدة

أبقى بنك كندا على سعر الفائدة دون تغيير للاجتماع الثاني على التوالي، مشيراً إلى إن البيانات الأخيرة تعزز الثقة في استمرار تباطؤ التضخم. حيث أبقى صناع السياسة النقدية بقيادة محافظ البنك المركزي، تيف ماكليم، سعر الإقراض لليلة واحدة عند مستوى 4.5 %، بما يتسق مع التوقعات، مع التأكيد على استعدادهم لرفع سعر الفائدة إذا استدعت الضرورة.

وقال البنك في بيان "يتوقع البنك أن تتراجع معدلات التضخم وفقاً لمؤشر أسعار المستهلكين بسرعة إلى نحو 3 % بحلول منتصف العام الجاري ثم ينخفض بوتيرة تدريجية إلى مستوى 2 % المستهدف بنهاية عام 2024"، وأرجع البنك تباطؤ وتيرة انخفاض معدلات الفائدة إلى أسعار الخدمات ونمو الأجور. وكان بنك كندا في السابق أقل تحديداً بشأن موعد وصول التضخم إلى المستوى المستهدف، قائلا إن ذلك سيحدث في وقت ما من العام المقبل. وفي ذات الوقت، رفع بنك كندا توقعاته للنمو لهذا العام إلى 1.4 % مقابل 1.0 % في يناير الماضي.

ارتفاع الصادرات الصينية

ارتفاع الصادرات الصينية

ارتفعت الصادرات الصينية بنسبة كبيرة بلغت 14.8 % مقارنة بالعام الماضي، بعد 5 أشهر متتالية من التراجع. وعزا المتحدث باسم الإدارة العامة للجمارك، ليف داليانج الارتفاع إلى زيادة الطلب على السيارات الكهربائية. في المقابل، يرى بعض المحللين أن القفزة كانت على الأرجح مرتبطة بتدافع المصدرين للوفاء بالطلبات المتراكمة التي عطلتها الجائحة في الأشهر الماضية، مما أثار الشكوك حول استدامة الأداء القوي. وفي ذات الوقت، انخفضت الواردات بنسبة 1.4 %، أقل من الانخفاض المتوقع بنسبة 5.0 %، بالتزامن مع تسجيل انكماش بنسبة 10.2 % على مدار الشهرين السابقين. وقال محللو «كابيتال إيكونوميكس»: "لسنا مقتنعين بأن هذا الانتعاش سيستمر في ظل التوقعات القاتمة للطلب الأجنبي". ويدعم هذا أيضاً حقيقة أن المصدرين الآسيويين الآخرين، مثل كوريا الجنوبية وفيتنام، قد شهدوا انخفاضاً في الصادرات خلال الأشهر الأولى من عام 2023.

قيادة المركزي الياباني

في اليابان، خلف كازو أويدا رسمياً هاروهيكو كورودا محافظاً جديداً للبنك المركزي الياباني. وأصبح أويدا اول محافظ يتم تعيينه من الأوساط الاكاديمية، حيث كان منصب المحافظ مخصصاً في السابق لمسؤولي البنك المركزي أو وزارة المالية. وسيتولى أويدا رئاسة أول اجتماع للسياسات في 27 أبريل، حيث تتمثل العقبة الرئيسية أمامه في السياسة النقدية التيسيريه التي اتبعها سلفه على مدى عقد من الزمان والتي تعتبر غير مستقرة في البيئة الحالية. وفي الوقت الذي كان أويدا يدعم في السابق السياسة النقدية التيسيريه، سيكون من المثير للاهتمام معرفة ما إذا كان بإمكانه تجنب الضغوط المتمثلة في عدم الابتعاد كثيراً عن هذا التوجه.

توقعات النمو

صرح صندوق النقد الدولي أن معظم الدول ستتجنب الركود، لكنه توقع تباطؤ وتيرة النمو العالمي هذا العام. وتوقع صندوق النقد الدولي أن يصل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي العالمي إلى نحو 2.8 % لعام 2023، أقل 1 % من تقديراته في يناير الماضي. ويتوقع الصندوق أن يبلغ معدل التضخم الكلي نحو 7.0 % هذا العام، مقابل 8.7 % في وقت سابق، على أن يتراجع أكثر في عام 2024 ليصل إلى 4.9 %. كذلك توقع أن تنكمش اقتصادات بعض الدول مثل المملكة المتحدة وألمانيا هذا العام، مع انخفاض الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 0.3 % و0.1 % على التوالي للبلدين. ومن جهة أخرى، من المتوقع أن تسجل الولايات المتحدة واليابان نمواً متواضعاً في الناتج المحلي الإجمالي، بنحو 1.6 % و1.3 % على التوالي. وأخيراً، يتوقع صندوق النقد الدولي أن تكون الصين والهند من بين الاقتصادات الأسرع نمواً في عام 2023 بمعدلات نمو يبلغ 5.2 % و5.9 % على التوالي.

بنك كندا يبقي على أسعار الفائدة دون تغيير للاجتماع الثاني على التوالي

اعلان
مراكز
دعوة لحضور اجتماع الجمعية العمومية العادية للسنة المالية المنتهية في 2022/12/31

يسر مجلس ادارة شركة مراكز التجارة العقارية (ش.م.ك.ع) دعوة السادة المساهمين الكرام لحضور اجتماع الجمعية العمومية العادية والمقرر انعقادها يوم الاثنين الموافق 8 مايو 2023 في تمام الساعة 11.00 صباحا بمقر الشركة الكائن بمنطقة القبلة - شارع محمد ثنيان الغانم - مجمع الصالحية - مدخل2 - الدور الاول وذلك لمناقشة البنود المدرجة بجدول أعمال الجمعية العمومية العادية للسنة المالية المنتهية في 2022/12/31 على النحو التالي:

1 - مناقشة تقرير مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في 2022/12/31 و المصادقة عليه.
2 - تلاوة كلا من تقرير الحوكمة وتقرير لجنة التدقيق عن السنة المالية المنتهية في 2022/12/31 و المصادقة عليه.
3 - مناقشة تقرير مراقب الحسابات الخارجي عن نتائج البيانات المالية الختامية عن السنة المالية المنتهية في 2022/12/31 والمصادقة عليه.
4 - مناقشة البيانات المالية الختامية للشركة عن السنة المالية المنتهية في 2022/12/31 والمصادقة عليها.
5 - إستعراض أية جزاءات أو مخالفات تم توقيعها على الشركة من قبل الجهات الرقابية خلال السنة المالية المنتهية في 2022/12/31 إن وجدت.
6 - إستعراض تقرير التعاملات التي تمت مع أطراف ذات صلة عن السنة المالية المنتهية في2022/12/31 أو التي ستتم خلال السنة المالية المنتهية في2023/12/31
7 - الموافقة على إستقطاع الاحتياطي القانوني بنسبة 10% مبلغ -/40,897 دينار كويتي
8 - الموافقة على إستقطاع الاحتياطي الإختياري بنسبة 10 % مبلغ -/40,897 دينار كويتي بخصص لمواجهة إحتياجات الشركة المستقبلية.
9 - مناقشة إقتراح مجلس الادارة بعدم توزيع أرباح عن السنة المالية المنتهية في 2022/12/31
10 - مناقشة إقتراح مجلس الإدارة بعدم توزيع مكافأة أعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في 2022/12/31 .
11 - مناقشة إخلاء طرف السادة أعضاء مجلس الإدارة وإبراء ذمتهم فيما يتعلق بتصرفاتهم المالية والإدارية والقانونية عن السنة المالية المنتهية في2022/12/31 .
12 - تعيين او اعادة تعيين مراقب الحسابات للشركة عن السنة المالية المنتهية في 2023/12/31 من ضمن قائمة مراقبي الحسابات المقيدين في سجلات هيئة أسواق المال وتفويض مجلس الادارة بتحديد أتعابه ومراعاة مدة التغيير الإلزامي المنصوص عليها في تعليمات الجهات الرقابية.

وعلى السادة المساهمين المسجلين في سجلات الشركة بتاريخ انعقاد الجمعية العامة أوموكليهم مراجعة مقر الشركة خلال مواعيد الدوام الرسمية من الساعة التاسعة صباحا وحتى الساعة الثالثة عصرا اعتبارا من يوم الخميس الموافق 2023/04/20 مصطحبين معهم البطاقة المدنية الاصلية أو توكيل رسمي لاستلام بطاقة الحضور وجدول الاعمال.

مجلس الإدارة